أولا: التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة

1-الخلفية التاريخية لتحرير التجارة الدولية

تسببت الاجراءات الحمائية التي اتبعتها العديد من الدول في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين في اطار سياسة الفقار الجار "politique d'appauvrissement du voisin" الى احداث نقص كبير في المبادلات التجارية و انكماش في حجم التجارة الدولية، حيث صاحب ازمة الكساد الكبير **1929- 1933** ارتفاعا في معدلات التعريفة الجمركية نتيجة تطبيق الو م ا قانون سموت هاولي للتعريفة الجمركية **smoot howley tarriff act** (1930)، و هو قانون يرمي الى حماية الصناعة المحلية الامريكية لأكثر من **20000** منتوج من المنافسة الاجنبية لا سيما قطاع القطن و الحبوب و الذرى

التي فقدت تنافسيتها في السوق المحلية و تقليص معدلات البطالة المرتفعة [1]، و مع ازدياد التدهور الحاصل في ميزان مدفوعات الدول التجارية الاخرى التي قيد هذا القانون نفاذ منتجاتها الى اسواق الو م ا، اضطرت هذه الدول الى اعتماد معاملة بالمثل بفرض رسوم جمركية انتقامية ضد صادرات الو م ا2. و قد دفع ذلك الى تغيير في موقف الدول اتجاه فرض القيود على التجارة و التفكير في اعادة تنظيم التجارة الدولية على اساس اكثر حرية، كما ساعد على هذا التغيير ظهور الدول النامية المستقلة التي اتجهت الى تنويع انتاجها و الاخذ بوسائل التخطيط الحديثة و اللجوء الى التصنيع، مما ادى الى زيادة طلبها على السلع الرأسمالية. و لهذا قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة عقد مؤتمر للتجارة و العمل لبحث مشكلات التجارة الدولية. و في 1947 تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة(الغات47) GATT 47 التي حددت مهمتها في توفير الظروف الملائمة لإحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي على ان تتعهد الدول بالعمل على تشجيع التدابير الدولية المساعدة على تحقيق الاهداف التالية3:

-ضمان زيادة الدخل القومي و الطلب الفعلي و التوسع في انتاج و استهلاك و مبادلة السلع؛

-مساعدة و تشجيع التنمية الاقتصادية و الاقتصادية في الدول النامية و تشجيع انتقال تدفقات رؤوس الاموال؛

-تيسير وصول جميع الدول الى الاسواق و مصادر الاولية ووسائل الانتاج؛

-تخفيض التعريفات الجمركية و القيود غير التعريفية المعيقة لتدفقات التجارة الدولية؛

-التعاون من اجل ايجاد حلول توفيقية لمشاكل التجارة الدولية.

و كان من مهام الغات 47 الاشراف على تنظيم جولات المفاوضات التجارية حول السلع و الاجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الاعضاء. و قد تم في اطارها تنظيم ثمان جولات اهمها:

جدول رقم13: جولات المفاوضات في اطار الغات 47

السنة	الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
1947	جنيف	23	التعريفات الجمركية
1949	آنسي	13	التعريفات الجمركية
1951	توركاي	38	التعريفات الجمركية
1956	جنيف	26	التعريفات الجمركية
1961-1960	ديلون	26	التعريفات الجمركية
1967-1964	كيندي	62	التعريفات الجمركية، مكافحة الاغراق
1979-1973	طوكيو	102	التعريفات الجمركية، الاجراءات غير الجمركية ، اطار للعلاقات التجارية
1993-1986	الارغواي	123	التعريفات الجمركية، الاجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، انشاء المنظمة العالمية للتجارة.

المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص.226

و تعتبر جولة الأرغواي 1986 من أهم جولات الغات 47 على الإطلاق، نظرا للنتائج المتوصل إليها خلال هذه الجولة و التي أثرت تأثيراً كبيراً على التجارة الدولية، بسبب توسيع نطاق المفاوضات التجارية و شموها لمعظم عناصر التجارة الدولية و انشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1994.

2-نشأة المنظمة العالمية للتجارة و اهدافها

تعد المنظمة العالمية للتجارة اكبر تكتل تجاري عالمي متعدد الأطراف يشرف على تأطير و تنظيم 90 %من جوانب التجارة الدولية، من خلال إدارة المفاوضات التجارية الهادفة إلى إحداث المزيد من التحرير التجاري لجميع عناصر التجارة الدولية، وتضم في عضويتها أكثر من 159 بلد عضوا. و جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الغات 47 بعد توقيع الاتفاقية في مراكش 1994 بعد انتهاء جولة الارغواي ، و هي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

-خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد؛

- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي؛

-توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛

-ايجاد منتدى للمفاوضات يسمح للدول الاعضاء بمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التجارة، و انشاء الية فعالة و ذات قوة رادعة لحل المنازعات و الخلافات التي تنشا بين اطراف التبادل التجاري[1]؛

- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية، و تعزيز القدرات التجارية و حل الخلافات التجارية[2].

2-العوامل المساعدة على نشأة المنظمة العالمية للتجارة

تضافرت مجموعة من العوامل و التحولات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي و ساعدت على انشاء المنظمة العالمية للتجارة ككيان جديد يكمل دور مؤسستي بروتن وودز في ادارة شؤون الاقتصاد العالمي، لعل اهمها[3]:

-انهيار المعسكر الاشتراكي و ظهور الاحادية القطبية التي مكنت النظام الرأسمالي من السيطرة على ادارة الاقتصاد العالمي و توجيهه و التحكم في مساراته؛

-فشل برامج التنمية في الدول النامية و تخبطها في ازمة المديونية التي اجبرتها على اعادة جودلة ديونها مع اكبر الدول الدائنة تحت اشراف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و بالتالي اجبارها على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الداعية الى الانفتاح الاقتصادي و التجاري و تبني مبادئ اقتصاد السوق الحر الليبرالي؛

-تطور ازمات النظام الرأسمالي لا سيما بعد ازمة الركود التضخمي، و رغبة الدول الصناعية الكبرى في توسيع اسواقها الخارجية لاحتواء المشاكل الناتجة عن تزايد معدلات البطالة و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي و مشاكل التضخم. و لعل اهم السياسات المساعدة على ذلك هو الاتجاه نحو الانفتاح على الاسواق الخارجية و زيادة حجم صادراتها بصورة تسمح بتحريك النمو الاقتصادي بها.

-محدودية الاتفاقيات التجارية التي تمت في اطار اتفاقية الغات 47 من حيث المجالات التجارية و الصلاحيات الادارية، وهو ما تطلب البحث عن الية جديدة لإدارة التجارة الدولية تتسم بالشمول .

-تجدد الفكر الليبرالي بعد اخفاق النموذج الكيزي و الذي دعا الى العودة الى رأسمالية القرن الثامن عشر، القائمة على الحرية الاقتصادية و الدور المحدود للدولة و تنمية دور القطاع الخاص، و اولوية السياسات المرتكزة على قوى العرض الكلي في مقابل السياسات القائمة على الطلب الكلي الفعال.

3- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تميزت بها منظمة التجارة العالمية نذكر منها:

3-1-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: والذي يعني أنه في حالة منح أية دولة ميزة تجارية لدولة أخرى، فإن عليها أن تمنح هذه الميزة لجميع الدول الأخرى دون شروط او مفاوضات1، مع بعض الاستثناءات التي أباحتها المادة -24- من الغات 47 و سمحت بإعفاء الدول من الالتزام بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في الحالات التالية :

أ-الترتيبات التجارية الإقليمية

تجيز أحكام منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء إقامة و الانضمام إلى تجمعات إقليمية كمناطق التبادل الحر و الاتحادات الجمركية، و أن لا تعمم تطبيق المزايا المتبادلة فيما بينها في تجارة السلع على باقي الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، اعترافا منها بأهمية التكامل الاقتصادي و التجمعات الاقتصادية ، حيث ينظر إلى تحرير التجارة عن طريق الترتيبات الإقليمية كعامل مدعم لتحرير التجارة الدولية ، إلا انه و مع ذلك تضمنت بعض موادها الكيفية التي تتم بها هذه الترتيبات حتى لا تكون كعامل معيق للتجارة الدولية[2]. كما ان الاتفاقية تشترط الجوار الجغرافي كشرط أساسي في اعتبار الترتيبات إقليمية، و أن لا تكون المزايا المتبادلة بين الدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي أقل عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء في إطار اتفاقيات المنظمة.

ب-التجارة البينية للدول النامية

على عكس الترتيبات الجمركية لا يشترط في هذه الحالة الجوار الجغرافي بل يكفي أن تكون دولا نامية للتمتع بهذا الاستثناء ، الذي يهدف إلى تشجيع التبادل التجاري بين الدول بإقامة مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية، دون أن تلتزم بتعميم هذه المزايا الممنوحة إلى باقي الدول غير الأعضاء[3].

ج-ترتيبات الحماية في الدول النامية

تعفى الدول النامية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و يجوز لها اتخاذ بعض التدابير لحماية صناعتها الناشئة، و تتوقف عن ذلك بمجرد أن تصبح صناعتها الناشئة المحلية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية .

د-المعاملة التفضيلية للدول النامية

تتمثل المعاملة التفضيلية التي حضيت بها الدول النامية في حصولها وفقا للنظام المعمم للتفضيلات التجارية على شروط ميسرة لتسهيل فرص وصول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير المتوازنة التي تواجهها من طرف مؤسسات الدول المتقدمة[4].

3-2-مبدأ المعاملة الوطنية: والذي يعني المساواة بين المنتجات المحلية والمستوردة، من حيث المواصفات والجودة والتسعير والضرائب.

3-3مبدأ الشفافية (نشر المعلومات): يقصد به الإفصاح عن القوانين الوطنية ذات الأثر على التجارة، و اقتصار طرق حماية الصناعات الوطنية على الرسوم الجمركية مع استبعاد القيود غير الجمركية لما في ذلك من صعوبة في تتبعها وكشفها.
ويتضمن هذا المبدأ جملة من الأحكام ، أهمها :

أ-إلغاء القيود غير الجمركية: ينص هذا المبدأ على أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية في أي بلد عضو في منظمة التجارة العالمية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط، و عدم اللجوء إلى استخدام وسائل الحماية غير الجمركية لتقييد الواردات كحضر الاستيراد ،أو نظام الحصص ...إلا في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، أو تدفق الواردات بكميات كبيرة تهدد الصناعة المحلية ، و يلزم هذا المبدأ الدول بنشر تعريفاتها الجمركية في جداول التزاماتها حتى تتاح للدول الأخرى فرصة التعرف عليها .

ب-تبادل التنازلات: يتطلب هذا المبدأ تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، من خلال الإعفاء الكلي أوخفض معدلات التعريفة الجمركية، أو ربط و تثبيت هذه المعدلات عند حد أقصى، على أن تتم هذه التنازلات عن طريق المفاوضات الثنائية أو الجماعية أو من خلال جداول التنازلات التي يلتزم كل بلد بتقديمها[1].

ج-الشفافية و الوضوح عند تطبيق الإجراءات، يقتضي هذا المبدأ وضوح الإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الداخلية و الخارجية للبلد العضو ، مما يسهل متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال عمليات الرقابة التي تمارسها مختلف اللجان المتخصصة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

ثانيا-اتفاقات تحرير التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة

1-اتفاقيات التجارة في السلع: تشمل بدورها:

1-1-اتفاق تحرير التجارة في السلع الزراعية

بعد مناقشات و مفاوضات شاقة أسفرت جولة الارغواي على إطار جديد لإصلاح التجارة الدولية في السلع الزراعية يقضي بزيادة الاعتماد على آليات السوق، و تقليص إجراءات الحماية و الدعم سواء المحلي أو دعم الصادرات مع منح نوع من المرونة للدول النامية و المستوردة الصافية للغذاء في إعداد و تنفيذ سياساتها التجارية و الزراعية.

حيث يهدف الاتفاق إلى إجراء إصلاحات على تجارة السلع الزراعية بصورة عادلة تستند إلى قوى السوق تسمح بتحسين آليات التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في الأسواق، والعمل على استقرارها من خلال تحسين آليات النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات و ضمان التطبيق الشفاف لإجراءات الصحة و الصحة النباتية و وضع آلية لتعويض الدول النامية عن الآثار السلبية لعملية الإصلاح التجاري للسلع الزراعية.

1-1-1-تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق

بهدف تسهيل فرص نفاذ ووصول السلع الزراعية إلى أسواق الدول الأعضاء نص اتفاق الزراعة على التزام الدول بما يلي:

أ-عملية التعرفة

تتضمن عملية التعرفة ما يلي: